

Distr.: General  
17 October 2018  
Arabic  
Original: English



### الدورة الثالثة والسبعون

البند ٧٤ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل

حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج

البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق

الإنسان والحريات الأساسية

### الحق في الخصوصية\*

### مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير الذي أعده جوسيف أ. كاناناتشي،

المقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية، والمقدم وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/٢٨.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* قُدم هذا التقرير بعد الموعد النهائي لتضمينه آخر المستندات.

091118 291018 18-17254 (A)



## تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية

موجز

ينقسم هذا التقرير إلى جزأين، أولهما موجز للأنشطة المضطلع بها خلال فترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٨، والتقرير الختامي عن أعمال فرقة العمل المعنية بالبيانات الضخمة والبيانات المفتوحة التي أنشأها المقرر الخاص.

### أولا - لمحة عامة عن أنشطة المقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية

- ١ - كانت الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ فترة مثمرة للغاية بالنسبة للمقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية، إذ اتسمت باتصالاته مع المجتمع المدني والحكومات ووكالات إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات وسلطات حماية البيانات وسلطات الرقابة على أجهزة الاستخبارات والأوساط الأكاديمية والشركات والجهات المعنية الأخرى.
- ٢ - ففي آذار/مارس ٢٠١٨، قدم المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان استعراضا شاملا لفترة ولايته الأولى، التي استغرقت ثلاث سنوات بوصفه أول مكلف بتلك الولاية، التي أنشأها المجلس في آذار/مارس ٢٠١٥<sup>(١)</sup>. وتضمن ذلك التقرير سردا لأنشطة المقرر الخاص في كل مجال من المجالات المواضيعية التي تشملها ولايته. ويود المقرر الخاص أن يعرب عن شعوره بعظيم الشرف لتمديد ولايته إلى عام ٢٠٢١ وتمكينه من مواصلة الأعمال الهامة التي تشملها.
- ٣ - وقد تأثر الجدول الزمني لبرنامج العمل عندما أجريت للمقرر الخاص عملية جراحية في نيسان/أبريل ٢٠١٨. والمقرر الخاص يتقدم بشكره لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لما قدمته له من دعم ومساعدة أثناء تلك الفترة. وقد أشفي المقرر الخاص تماما واستأنف مهامه في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

### ألف - أعمال فرقة العمل المعنية بخصوصية البيانات الصحية

- ٤ - نظرت فرقة العمل المعنية بالبيانات الصحية في المسائل المعروضة عليها بقيادة الدكتور ستيف ستيفنسن من كلية ديل للطب التابعة لجامعة تكساس بالولايات المتحدة. وعلى الرغم من البدء في إعداد مشروع التقرير في وقت سابق، فقد أدت أحداث غير متوقعة إلى إرجاء عملية التشاور المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠١٩. ووافق نائب الرئيس، نيكولاوس فورغو، على الاضطلاع بمسؤوليات الرئيس.

### باء - أعمال فرقة العمل المعنية باستخدام الشركات للبيانات الشخصية

- ٥ - ارتقى الحق في الخصوصية إلى طليعة الوعي السياسي والقضائي والشخصي أكثر من أي وقت مضى مع استمرار التوترات بين الخصوصية ونماذج أعمال الدوائر الأمنية والشركات في احتلال الصدارة.

(١) A/HRC/37/62.

- ٦ - واستجابة للأحداث التي وقعت خلال السنة الماضية، بما فيها انتهاكات قواعد البيانات التي ارتكبتها مؤسسة كامبريدج أناليتيكا، وسن تشريعات مثل قانون الولايات المتحدة بشأن توضيح الاستخدام المشروع للبيانات في الخارج، ومشروع قانون عام ٢٠١٨ لتعديل تشريعات الاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها في أستراليا، وعرض قضية الولايات المتحدة ضد شركة مايكروسوفت على المحكمة العليا للولايات المتحدة، عجل المقرر الخاص بالبدء في مهام فرقة العمل المعنية باستخدام الشركات للبيانات الشخصية.
- ٧ - واجتمعت فرقة العمل للمرة الأولى في مالطة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وهي تستمد عضويتها من كبريات الشركات التي تتولى القيادة في العصر الرقمي ومن الجهات الفاعلة الرئيسية الداعية إلى حماية الحق في الخصوصية في عالم التكنولوجيا. وستقوم فرقة العمل بإسداء المشورة للمقرر الخاص بشأن التحديات الناشئة وفرص تعزيز الحق في الخصوصية، ويشمل ذلك الآثار الجنسانية لهذه المسائل.

### جيم - أعمال فرقة العمل المعنية بتحسين فهم الخصوصية

- ٨ - تستكشف فرقة العمل المعنية بتحسين فهم الخصوصية اعتراف مجلس حقوق الإنسان بالحق في الخصوصية باعتباره يمكن من التطوير الشخصي، وإقرار المجلس بالحوافز التي تحول دون ذلك التمكن. وستتعاون فرقة العمل مع المبادرات المتخذة في جميع أنحاء العالم، مثل قيام اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان بدراسة أثر العصر الرقمي على حقوق الإنسان<sup>(٢)</sup>.
- ٩ - وعلى الرغم من أن لكل فرد الحق في التمتع بالحماية التي يوفرها القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن التقارير تفيد بأن التمتع بالحق في الخصوصية لا يتسم بالمساواة ولا بالطابع العالمي. وتعد الجوانب الجنسانية من المجالات التي يختلف فيها وقع الآثار الحمائية والتهديدية للخصوصية وانتهاكاتها وأضرارها.
- ١٠ - وفي هذا الصدد، ألغت المحكمة العليا في الهند المادة ٣٧٧ من القانون الجنائي الهندي، التي كانت تجرم الممارسة الجنسية التوافقية بين البالغين، في حكم قضائي أقر حقوق مجتمع المثليين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين في الهند. وسيكون لذلك الحكم القضائي تأثير كبير على الخطاب المتعلق بنوع الجنس والخصوصية في الهند، وهو نابع من الحكم القضائي الصادر عام ٢٠١٧ في قضية بوتاسوامي بشأن الحق في الخصوصية<sup>(٣)</sup>.
- ١١ - وبدأ المقرر الخاص عملية تشاورية على الإنترنت بشأن المنظورات الجنسانية للحق في الخصوصية في العصر الرقمي، ملتصقا بإفادات بشأن مسائل من قبيل ما يلي:
- (أ) ما هي القضايا الجنسانية الناشئة في العصر الرقمي؟ ما هي التحديات التي يجب التصدي لها وما هي التجارب الإيجابية التي يمكن تعزيزها على نطاق أوسع؟
- (ب) هل نشأت عن العصر الرقمي تجارب جنسانية جديدة أو مختلفة كثيرا في مجال الخصوصية (بما في ذلك التجارب التي تشمل الميل الجنسي والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والسمات الجنسية)؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي؟

(٢) اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان، "Major project to focus on human rights and technology"، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨.

متاح على الموقع [www.humanrights.gov.au/news/stories/major-project-focus-human-rights-and-technology](http://www.humanrights.gov.au/news/stories/major-project-focus-human-rights-and-technology).

(٣) مراسلة من سميتا كريشنا براساد، الجامعة الوطنية للقانون، دلهي، الهند، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(ج) ما هي الآثار الجنسانية لانتهاكات الخصوصية على النساء والرجال والأفراد ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسية والتعبيرات الجنسية والخصائص الجنسية المتنوعة، الناجمة عن انتهاكات الحق في الخصوصية، بما في ذلك المسائل الصحية، والتمييز في مجال العمل أو في مجالات أخرى؟

(د) ما هي الممارسات الجيدة في القانون ونماذج تقديم الخدمات التي تعالج الفوارق القائمة على نوع الجنس في التمتع بالحق في الخصوصية؟

١٢ - ووجهت طلبات تقديم المساهمات بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ لإبلاغ مجلس حقوق الإنسان بما في عام ٢٠١٩. ويسعد المقرر الخاص أن يقبل المساهمات المتأخرة الواردة من الدول الأعضاء إلى غاية ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

١٣ - وتأتي هذه المبادرة عقب المشاورات بشأن "الخصوصية والشخصية وتدفق المعلومات" التي جرت في تموز/يوليه ٢٠١٦ وأيار/مايو ٢٠١٧ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في جميع أنحاء العالم. وتم تأجيل دورة المشاورات الرابعة بشأن الجوانب الجنسانية التي كان من المقرر عقدها في أيار/مايو ٢٠١٨ في أمريكا اللاتينية بسبب عجز المقرر الخاص عن السفر، وستجرى في منتصف عام ٢٠١٩ بدلا من ذلك.

## دال - أعمال فرقة العمل المعنية بالأمن والمراقبة

١٤ - بعدما كشف إدوارد سنودن تفاصيل برامج المراقبة وتبادل المعلومات الاستخبارية التي كانت تديرها دوائر الاستخبارات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، قُدمت طلبات إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن عمليات اعتراض الاتصالات الواسعة النطاق، وتبادل المعلومات الاستخبارية مع الحكومات الأجنبية، وحالات الحصول على بيانات الاتصالات من مقدمي خدمات الاتصالات بموجب قانون عام ٢٠٠٠ بشأن تنظيم سلطات التحقيق في المملكة المتحدة.

١٥ - وقد خلصت في الآونة الأخيرة إلى أن نظام اعتراض الاتصالات على نطاق واسع في المملكة المتحدة انتهك المادة ٨ من اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان) المتعلقة بالحق في احترام الحياة الخاصة والأسرية والاتصالات الخاصة) بسبب عدم كفاية الرقابة على عمليات اختيار مقدمي خدمات الإنترنت المسؤولين عن اعتراض الاتصالات وفرضها وفحصها، وعن اختيار الاتصالات التي يتم اعتراضها لفحصها، وعدم كفاية الضمانات في اختيار "بيانات الاتصالات ذات الصلة" لفحصها.

١٦ - ورأت المحكمة أن نظام الحصول على بيانات الاتصالات من مقدمي خدمات الاتصالات انتهك المادة ٨، وأن نظام اعتراض بيانات الاتصالات على نطاق واسع ونظام الحصول على بيانات الاتصالات من مقدمي خدمات الاتصالات انتهك المادة ١٠ من الاتفاقية بسبب عدم كفاية الضمانات الخاصة بسرية المواد الصحفية. وخلصت المحكمة كذلك إلى أن نظام تبادل المعلومات الاستخبارية مع الحكومات الأجنبية لم ينتهك المادة ٨ ولا المادة ١٠<sup>(٤)</sup>.

(٤) المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، الفرع الأول، قضية منظمة Big Brother Watch وآخرون ضد المملكة المتحدة، الملتسمات ١٣/٥٨١٧٠ و ١٤/٦٢٣٢٢ و ١٥/٢٤٩٦٠، مذكرة معلومات عن الحكم الصادر في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. متاح على الموقع [https://hudoc.echr.coe.int/eng#{"itemid":\["002-12080"\]}](https://hudoc.echr.coe.int/eng#{).

١٧ - وفي حين أن ذلك الحكم القضائي يتعلق بالإطار القانوني للمراقبة القائم في المملكة المتحدة في وقت سابق، فإن استنتاجاته تتسم بأهمية بالغة، والدول الأعضاء مدعوة إلى وضعها في الاعتبار عند استعراض ممارساتها وأطرها التشريعية.

١٨ - وفيما يتعلق بالحكم الصادر عن محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن استبقاء بيانات الاتصالات ومشاورات حكومة المملكة المتحدة بشأن ردها المقترح، قدم المقرر الخاص مدخلاته في أوائل عام ٢٠١٨، وستتاح تلك المدخلات على صفحة الموقع الشبكي لمفوضية حقوق الإنسان المخصصة للمكلف بهذه الولاية<sup>(٥)</sup>.

١٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، عرضت حكومة أستراليا على البرلمان مشروع قانون تعديل تشريعات الاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها، الذي له آثار عميقة على حقوق الإنسان وأمن الفضاء الإلكتروني على الصعيدين الدولي والمحلي.

٢٠ - وتعتري مشروع القانون المذكور عيوب مدمّرة. فهو من تدابير الأمن الوطني التي تتسم بسوء التصميم، كما إن من المرجح أنه يعرّض الأمن للخطر، ومن المشكوك من الناحية التكنولوجية في قدرته على تحقيق أهدافه وتفادي استحداث أوجه ضعف في أمن الفضاء الإلكتروني لجميع الأجهزة بصرف النظر عن كونها هواتف نقالة أو لوحات إلكترونية أو ساعات ذكية أو سيارات أو دوائر تلفزيونية مغلقة، وهو يقوض دون مبرر حقوق الإنسان، بما فيها الحق في الخصوصية. والتأكيدات القائلة بأنه ليس "بابا خلفيا" على الاتصالات المشفرة تأكيدات غير موثوقة، لأن من شأنه، في الواقع، أن يستحدث مفاتيح إضافية للباب الأمامي، بل أن يفتح مزيدا من الأبواب الأمامية.

٢١ - وينطوي مشروع القانون على مستوى مبالغ فيه من السلطة التقديرية فيما يتعلق باستخدام السلطات الاستثنائية. فهو لا يكلف البرلمان بالمساءلة، بل يحيلها إلى الوكالات وإلى المدعي العام. وهو يفتقر إلى أحكام بشأن الرقابة القضائية أو الرصد المستقل، ويفتقر إلى الشفافية بشكل مقلق للغاية، كما إن ما يقترحه من قدرة على اتخاذ إجراءات من قبيل تثبيت برامج على الأجهزة أمر مريب، إذ هو أقرب ما يكون إلى تمكين الحكومة من القيام بالقرصنة الحاسوبية. وقد عُرض المشروع على البرلمان بعد فترة غير كافية من التشاور، وعلى الرغم من أن أكثر من ١٤ ٠٠٠ تعليقا وردت بشأنه بعد مرور أسبوعين فقط عن انتهاء عملية التشاور، حسب ما تفيد التقارير<sup>(٦)</sup>.

٢٢ - وتتضاعف شواغل المقرر الخاص بفعل موقف الحكومة الأسترالية بشأن الانتصاف في حالات الانتهاكات الخطيرة للحق في الخصوصية وبسبب محدودية تدابير حماية حقوق الإنسان والحق في الخصوصية في البلد، المتمثلة في انعدام الحماية الدستورية للخصوصية، والافتقار إلى شرعة حقوق تركز الحق في الخصوصية، وإلى نصوص بشأن الإخلال بالخصوصية، وخلافا لجارتها نيوزيلندا، فإن قانون الخصوصية الذي وضعته أستراليا لا يرقى إلى تقييم الملاءمة الأوروبي.

(٥) [www.ohchr.org/EN/Issues/Privacy/SR/Pages/SRPrivacyIndex.aspx](http://www.ohchr.org/EN/Issues/Privacy/SR/Pages/SRPrivacyIndex.aspx)

(٦) جاستين هندري، "Decryption laws enter parliament"، موقع IT News، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. متاح عبر الرابط [www.itnews.com.au/news/decryption-laws-enter-parliament-512867?eid=1&edate=20180921&utm\\_source=20180921\\_AM&utm\\_medium=newsletter&utm\\_campaign=daily\\_newsletter](http://www.itnews.com.au/news/decryption-laws-enter-parliament-512867?eid=1&edate=20180921&utm_source=20180921_AM&utm_medium=newsletter&utm_campaign=daily_newsletter)

٢٣ - ولا بد من وضع نهج جديد في التصدي للتحديات التي يطرحها التشفير أمام سلطات إنفاذ القانون والأمن الوطني. فعلى الرغم من التحديات التي تطرحها التكنولوجيا أمام دوائر إنفاذ القانون والاستخبارات، وعلى الرغم من أهمية مكافحة الاعتداء الجنسي على الأطفال على الإنترنت وضرورة التصدي للتهديدات الإرهابية، فإن حماية حقوق الإنسان للمواطنين أمر مشروع وضروري أيضا في كل مجتمع ديمقراطي. كما إن التكنولوجيات التي تمكن المجرمين والإرهابيين من إخفاء آثارهم أو من شن هجمات مكررة لها أيضا فوائد جمة في أمن الفضاء الإلكتروني والخصوصية والاقتصاد<sup>(٧)</sup>. ومن شأن ضعف تكنولوجيا التشفير أن يعرض للخطر أمن المعلومات في الاقتصاد الحديث<sup>(٨)</sup>.

٢٤ - وتستلزم معالجة التعقيدات التي يسببها التشفير لتحقيق إنفاذ القانون وجمع المعلومات الاستخباراتية وضع نهج يتفادى إضعاف التشفير، ومن ثم إضعاف الأمن الوطني في بلدان أخرى.

٢٥ - وإني أوصي الدول الأعضاء باتباع النهج الذي تتبعه حكومة هولندا، التي اعترفت بأن الإجراءات الوطنية لا يمكن أن يُنظر إليها بمعزل عن السياق الدولي وافتقاره إلى خيارات إضعاف منتجات التشفير دون المساس بأمن النظم الرقمية التي تستخدم التشفير<sup>(٩)</sup>.

٢٦ - وسينعقد المنتدى الدولي للرقابة على الاستخبارات، الذي يشرف عليه المقرر الخاص، في مالطة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وقد أدى الاهتمام الكبير بهذا المنتدى إلى تجاوز حدود طلبات المشاركة فيه.

## هاء - الاتصالات

٢٧ - بعث المقرر الخاص ١٧ مراسلة منذ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، منها ٨ من "رسائل الادعاءات" و ٧ "رسائل أخرى" و "نداءان عاجلان". ومن أصل تلك المراسلات السبع عشرة، اشترك المقرر الخاص مع مكلفين بولايات أخرى في تقديم ١٥ مراسلة وانفرد بتقديم مراسلتين.

## واو - تعزيز الحق في الخصوصية

٢٨ - تعاون المقرر الخاص مع مكلفين بولايات أخرى في مجال الإجراءات الخاصة بالاشتراك في إصدار نشرات وبيانات صحفية مشتركة وتبادل المشورة والمعلومات. ويعرب المقرر الخاص عن تقديره للمشاورات البناءة التي أجراها مع المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه.

(٧) James A. Lewis, Denise E. Zheng and William A. Carter, *The Effect of Encryption on Lawful Access to Communications and Data* (Washington, D.C., Center for Strategic and International Studies, 2017).

Available at [https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/170221\\_Lewis\\_EncryptionsEffect\\_Web.pdf?HQT76OwM4itFrLEIok6kZajkd5a.rRE](https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/170221_Lewis_EncryptionsEffect_Web.pdf?HQT76OwM4itFrLEIok6kZajkd5a.rRE)

(٨) New America, "Coalition raises serious concerns about Australian draft bill and encryption backdoors", بيان صحفي، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨؛ Michelle Mosey and Adam Henschke, "Defining thresholds in law — sophisticated decryption and law enforcement", National Security College Policy Options Paper, No. 8 (Australian National University, April 2018).

(٩) ج. أ. فان دير ستور، وزير الأمن والعدل، و ه. ج. ج. كامب، وزير الشؤون الاقتصادية، هولندا، "وجهة نظر الحكومة بشأن التشفير"، رسالة موقف موجهة إلى رئيس مجلس النواب بالمجلس التشريعي العام، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٢٩ - وقد أصدر المقرر الخاص ١١ من النشرات والبيانات الصحفية. ومن بين تلك النشرات والبيانات، صدر اثنان بالاشتراك مع مكلفين بولايات أخرى، وبيان واحد بشأن حقوق الناشطين في مجال البيئة المشاركين في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ<sup>(١٠)</sup>، وبيان آخر بشأن مشروع قانون الأمن الذي أعدته المكسيك<sup>(١١)</sup>.

٣٠ - وفي يومي ١٩ و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨، قدم المقرر الخاص عرضاً عن دور الحق في الخصوصية ضمن إطار حقوق الإنسان وفي مجال حماية الحيز المدني، وتولى تيسير جلسة بشأن الاتجاهات الجديدة والناشئة في حلقة عمل للخبراء بشأن الحق في الخصوصية في العصر الرقمي، نظمته مفوضية حقوق الإنسان في جنيف.

## زاي - الزيارات القطرية

٣١ - في حزيران/يونيه ٢٠١٨، زار المقرر الخاص المملكة المتحدة. وترد ملاحظاته الأولية في بيان نهاية المهمة الذي أصدره<sup>(١٢)</sup>. وسيقدم التقرير النهائي لمجلس حقوق الإنسان في دورته الأربعين.

٣٢ - وفي عام ٢٠١٥، انتقد المقرر الخاص بشدة مقترحات التشريعات التي تعزز سلطات المراقبة المخولة لحكومة المملكة المتحدة. ومنذ ذلك الحين، أدخلت تحسينات كبيرة على نظام الرقابة على أجهزة الاستخبارات، منها إنشاء مكتب لمفوض سلطات التحقيق مع تحسين الموارد المتاحة له، ونظام الأفعال المزدوجة، مع تخصيص ما يعادل خمسة مفوضين قضائيين بدوام كامل لاستعراض قرارات منح الأذون الأكثر حساسية، التي يوقع عليها كبار المسؤولين الحكوميين، مثل وزير الداخلية أو وزير الخارجية. ومن الجوانب الإيجابية لتلك الضمانات المتعلقة بالمراقبة التعسفية أو غير القانونية أنها تنطبق بالتساوي على جميع الأشخاص الخاضعين لمراقبة سلطات المملكة المتحدة في أراضيها، دون أي تمييز على أساس الجنسية أو مكان الإقامة.

٣٣ - ولا يزال المقرر الخاص يشعر بالقلق إزاء أوجه القصور المحتملة في قانون عام ٢٠١٦ الجديد المتعلق بسلطات التحقيق، بما فيها شرط قيام مكتب مفوض سلطات التحقيق بأداء المهمة المزدوجة المتمثلة في منح الإذن بالمراقبة والإشراف على تلك المراقبة ذاتها. فمن شأن ذلك أن يخل باستقلالية عمليات الإشراف فيما بعد عمليات المراقبة.

٣٤ - وحدد المقرر الخاص الحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية واضحة وقوية وإلى الإشراف على أي اتفاق بشأن تبادل بيانات دائرة الصحة الوطنية البريطانية، وأوصى بقوة بإتاحة هذه المبادئ التوجيهية لعامة الناس في أقرب فرصة ممكنة. وتشير المناقشات التي أجريت مع الهيئة الوطنية الوصية على البيانات الوطنية إلى إمكانية حدوث ذلك في الفترة المقبلة الممتدة ١٢ أو ٢٤ شهراً. وأوصى المقرر الخاص بإضفاء الطابع التنظيمي على دور الهيئة الوصية على البيانات في أقرب وقت ممكن.

(١٠) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "UN experts urge Poland to ensure free and full participation at climate talks"، ٧ أيار/مايو ٢٠١٨. متاح على الموقع [www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23042&LangID=E](http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23042&LangID=E).

(١١) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "Mexico draft security law threatens rights and should be rejected, UN rights experts warn"، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. متاح على الموقع [www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22535&LangID=E](http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22535&LangID=E).

(١٢) انظر [www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23296&LangID=E](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23296&LangID=E).

٣٥ - وتشمل المسائل الأخرى التي تطرق إليها بيان نهاية المهمة تدابير مكافحة التطرف وبرنامج Prevent لمنع الإرهاب وآثارهما على المسلمين، ومقترحات تجريم الحصول على مواد تتسم بالتطرف، والمسائل التي تثيرها منظمات المجتمع المدني.

### الزيارات القطرية المقررة

٣٦ - ستكون الزيارة القطرية الرسمية القادمة إلى ألمانيا في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وستسبقها دعوة إلى تقديم مساهمات من الأطراف المعنية عن طريق صفحة الموقع الشبكي لمفوضية حقوق الإنسان المخصصة للمكلف بهذه الولاية.

### الزيارات غير الرسمية والمناسبات الدولية

٣٧ - أثناء زيارة أستراليا في إطار عملية التشاور بشأن البيانات الضخمة والبيانات المفتوحة، زار المقرر الخاص ثلاث ولايات، وعقد اجتماعات مع منظمات المجتمع المدني، ومع أحد وزراء الحكومة والمدعي العام في حكومة الظل، ومع مسؤولين حكوميين وممثلي الشركات والرابطات المهنية، ومع الأوساط الأكاديمية وأفراد آخرين. واجتمع المقرر الخاص مع مفوض أستراليا لحقوق الإنسان ورئيس المفوضية، وألقى محاضرات عامة في جامعة نيو ساوث ويلز في سيدني، وجامعة ملبورن، وجامعة لاتروب، وجامعة إيديث كاوان. وعقد مركز أمن الفضاء الإلكتروني التابع لجامعة أوبتوس ماكويري جلسة إحاطة بين المقرر الخاص وكبريات الشركات المسجلة في سوق الأسهم. ونظم فرع أستراليا ونيوزيلندا للرابطة الدولية للعاملين في مجال الخصوصية اجتماعات مع الممارسين المعنيين بالحق في الخصوصية.

٣٨ - وشارك المقرر الخاص أيضا في المؤتمر الدولي السادس عشر بشأن الفضاء الإلكتروني، المعقد في تشيكيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، والمؤتمر الدولي الحادي عشر بشأن الحواسيب والخصوصية وحماية البيانات، المعقد في بروكسل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وحلقة عمل الخبراء بشأن الحق في الخصوصية في العصر الرقمي، المعقودة في جنيف في شباط/فبراير ٢٠١٨، والمؤتمر العالمي المعني بالإنترنت والولاية القضائية، المعقد في أوتاوا في شباط/فبراير ٢٠١٨، ومؤتمر وضع خارطة الثقافات، المعقد في مالطة في شباط/فبراير ٢٠١٨).

## حاء - تطورات الحق في الخصوصية

### القدرة على التماس سبل الانتصاف

٣٩ - ما فتى المقرر الخاص يوجه اهتمام الدول الأعضاء المعنية إلى الادعاءات المتعلقة بانتهاكات الحق في الخصوصية، وفي تقريره المقدم عام ٢٠١٨، أسدى مشورته إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن انتهاكات المادة ١٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٤٠ - ولا يزال المقرر الخاص مقتنعا بأن جبر الضرر الناجم عن انتهاكات الخصوصية يتطلب الثقة في المحاكمة العادلة وإمكانية الانتصاف. وتحتل القدرة على الاستفادة من سبل الانتصاف مكانة محورية في حماية حقوق الإنسان وتظل في صدارة أولويات المقرر الخاص.



## الذكاء الاصطناعي

- ٤١ - مع تزايد عدد القرارات التي تؤثر على حياة جميع الأفراد التي تتخذ باستخدام الخوارزميات وتكنولوجيات التعلم الآلي، يجب أن يكون تأثيرها على حقوق الإنسان موضع تقييم دقيق ومستمر.
- ٤٢ - وتنتشر هذه التكنولوجيات على نطاق واسع يجعل إجراءات المحاكم تعتمد عليها كأدلة. ومع ذلك، فإن الأساليب التي تعمل بها الخوارزميات المعقدة أساليب مجهولة إلى حد كبير، وكذلك الشأن بالنسبة لمسارات تطورها فيما يتعلق بالتعلم الآلي. ومن الضروري أن تتم دراسة ذلك من منظور جميع حقوق الإنسان قبل أو أثناء وضع سياسات تشجع على تطوير ونشر منتجات قائمة على الذكاء الاصطناعي وتمكن من القيام بهما<sup>(١٣)</sup>. وتكتسي الأطر القانونية والأخلاقية القوية أهمية حاسمة في حماية حقوق الإنسان المتأثرة بذلك.

## سن تشريعات حماية الخصوصية والبيانات على الصعيد العالمي

- ٤٣ - حدثت زيادة كبيرة في عدد البلدان التي سنت قوانين حماية الخصوصية أو البيانات<sup>(١٤)</sup>، وقد شهد عام ٢٠١٨ أنشطة متعددة في جميع أنحاء العالم في هذا الصدد.
- ٤٤ - وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى مشروع القانون الذي وضعته الهند في أعقاب صدور قرار المحكمة العليا في قضية بوتاسوامي<sup>(١٥)</sup>. ويتميز مشروع القانون، الذي صدر في منتصف عام ٢٠١٨، بكثير من الملامح الإيجابية التي تتضمنها اللائحة التنظيمية العامة ٦٧٩/٢٠١٦ لحماية البيانات، مثل تقييمات الأثر الخاصة بحماية البيانات، والحق في النسيان، وما يكفي من عقوبات الإنفاذ. ولكن هناك أيضاً شواغل منها القيود المفروضة على البحث في إمكانية إعادة كشف هويات الأشخاص في مجموعات البيانات المفترض إخفاء هوية أصحابها. وعلاوة على ذلك، وفي حين أن استخدام البيانات الشخصية من جانب المكلفين بإنفاذ القوانين ينبغي أن يكون "ضرورياً ومتناسباً"، فإن الكشف عن البيانات يتمتع بإعفاءات واسعة النطاق في الإجراءات القانونية<sup>(١٦)</sup>. ويحث المقرر الخاص حكومة الهند على التعاون مع الأوساط الأكاديمية والباحثين ومنظمات المجتمع المدني التي تثير مسائل من هذا القبيل.
- ٤٥ - وفي حكمها المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أيدت المحكمة العليا في الهند صحة قانون آدهار من الناحية الدستورية، ولكنها ألغت ما يلي: (أ) المادة ٥٧، التي تأذن للشركات الخاصة بأن تطلب من المستهلكين بياناتهم باستخدام برنامج آدهار لأغراض تحديد الهوية؛ (ب) المادة ٣٣ (٢)، بشأن تبادل

(١٣) بريانار بونيا، "Taskforce recommends establishment of national mission for coordinating AI-related activities across India", Open Gov, ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

(١٤) غراهام غرينليف، "Global data privacy laws 2017: 120 national data privacy laws, including Indonesia and Turkey – 145 privacy laws and business international report 10, 2017", University of New South Wales Law Research Series, No. 45 (2017).

(١٥) المحكمة العليا في الهند، *Civil Original Jurisdiction, Justice K. S. Puttaswamy (Retired), and Another v. Union of India and Others*, Writ Petition (Civil) No. 494 of 2012, Judgment, 24 August 2017. [http://supremecourtindia.nic.in/pdf/jud/ALL%20WP\(C\)%20No.494%20of%202012%20Right%20to%20Privacy.pdf](http://supremecourtindia.nic.in/pdf/jud/ALL%20WP(C)%20No.494%20of%202012%20Right%20to%20Privacy.pdf).

(١٦) ريتشارد شيرغوين، "India mulls ban on probes into anonymized data use – with GDPR-style privacy laws", The Register, 31 July 2018. متاح على الموقع [www.theregister.co.uk/2018/07/31/india\\_privacy\\_boffin\\_ban](http://www.theregister.co.uk/2018/07/31/india_privacy_boffin_ban).

البيانات مع الوكالات الأمنية لأسباب تتعلق بالأمن الوطني؛ (ج) المادة ٤٧، التي تنص على أن الحكومة هي الجهة الوحيدة التي يمكنها أن ترفع الشكايات في حالة سرقة بيانات برنامج آدهار<sup>(١٧)</sup>. وألزمت المحكمة الحكومة بوضع تشريعات قوية لحماية البيانات.

٤٦ - أما داخل الاتحاد الأوروبي، فقد أجري قدر كبير من الإصلاح. وقد بدأ نفاذ اللائحة العامة لحماية البيانات في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨، وأصبحت المذكرة التوجيهية المحددة بشأن حماية البيانات في مجالات الشرطة والعدالة واجبة التطبيق اعتباراً من ٦ أيار/مايو ٢٠١٨. ومن المقرر أن يستعاض عن التوجيهات المتعلقة بالخصوصية والاتصالات الإلكترونية 2002/58/EC باللائحة الخصوصية الإلكترونية ePrivacy الجديدة<sup>(١٨)</sup>. وتحدد اللائحة 45/2001 (EC) قواعد حماية البيانات في مؤسسات الاتحاد الأوروبي ومهام المشرف الأوروبي على حماية البيانات. وقد اعتمدت المفوضية الأوروبية في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ مقترحاً بإلغاء تلك اللائحة وقامت بمواءمتها مع اللائحة العامة لحماية البيانات، ومن المتوقع أن يبدأ تطبيق تلك التدابير في أواخر عام ٢٠١٨. وبهذه الإصلاحات، ينتهي الاتحاد الأوروبي من التحديث الرئيسي الأول لإطاره المكرس لحماية الخصوصية والبيانات منذ أكثر من ٢٠ سنة<sup>(١٩)</sup>.

٤٧ - وتنطبق هذه التدابير الهامة الرامية إلى التوحيد ضمن الاتحاد الأوروبي على جميع القطاعات، باستثناء الخصوصية "والأمن الوطني"، وهو مسألة مستثناة من اختصاص الاتحاد الأوروبي بموجب المادة ٤-٢ من معاهدة الاتحاد الأوروبي. ويتم تنظيم المراقبة في إطار اختصاصات الأمن الوطني، وليس في إطار إنفاذ القانون، بطريقة تتسم بقدر أكبر من التباين في الاتحاد الأوروبي من خلال الجهود التي تبذلها بلدان مثل بلجيكا وفرنسا وهولندا والمملكة المتحدة من أجل تحديث تشريعاتها.

٤٨ - وعلى الصعيد الإقليمي بشكل عام، فإن من المشجع أن نلاحظ أن الاتفاقية المحدثّة لحماية الأفراد فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية (المسماة أيضاً الاتفاقية ١٠٨ المحدثّة)، قد وُضعت في صيغتها النهائية في حزيران/يونيه ٢٠١٨، وأن باب التوقيع على الصك القانوني القاضي بسرياتها (البروتوكول 223 CETS) فتح في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وهذا معلّم هام لأن الاتفاقية، بخلاف اللائحة العامة لحماية البيانات، تشمل الأمن الوطني أيضاً، وقد صدقت عليها أكثر من ٥٥ دولة عضواً في الأمم المتحدة، كما انضم إليها عدد متزايد من الدول غير الأوروبية.

٤٩ - وفي البرازيل، وافق مجلس الشيوخ على قانون عام لحماية البيانات سيدخل حيز النفاذ في شباط/فبراير ٢٠٢٠. ومن بين عناصره الرئيسية ما يلي<sup>(٢٠)</sup>: الولاية القضائية العابرة للحدود، ومبادئ الخصوصية والنهج القائم على المخاطر، وحقوق جديدة للأفراد، والمزيد من الأسس القانونية لمعالجة البيانات الشخصية،

(١٧) المحكمة العليا في الهند، *Civil Original Jurisdiction, Justice K. S. Puttaswamy (Retired), and Another v. Union of India and Others*; Economic Times, "This is what the Supreme Court did not like about Aadhaar", 26 September 2018. متاح على الموقع [http://economictimes.indiatimes.com/articleshow/65961697.cms?utm\\_source=contentofinterest&utm\\_medium=text&utm\\_campaign=cppst](http://economictimes.indiatimes.com/articleshow/65961697.cms?utm_source=contentofinterest&utm_medium=text&utm_campaign=cppst).

(١٨) انظر European Commission, "Proposal for a regulation of the European Parliament and of the Council concerning the respect for private life and protection of personal data in electronic communications repealing Directive 2002/58/EC (Regulation on Privacy and Electronic Communications)", 10 January 2017.

(١٩) انظر [https://edps.europa.eu/data-protection/data-protection/legislation\\_en](https://edps.europa.eu/data-protection/data-protection/legislation_en).

(٢٠) انظر [www.onetrust.com/what-is-the-brazil-general-data-protection-law-lgpd](http://www.onetrust.com/what-is-the-brazil-general-data-protection-law-lgpd).

وتقييمات لأثر عمليات تحديد مجالات البيانات وحماية البيانات، والإخطار الإلزامي بالانتهاكات، وتعيين مسؤول عن شؤون حماية البيانات، وفرض قيود على نقل البيانات الشخصية عبر الحدود.

٥٠ - ويمكن أن تصل الغرامات عن عدم الامتثال إلى ٢ في المائة من إجمالي مبيعات الشركة أو مجموعة الشركات، أو إلى مبلغ أقصاه نحو ١٢,٩ مليون دولار عن كل مخالفة.

### الشعوب الأصلية والبيانات

٥١ - لقد درس المقرر الخاص ثقافة الخصوصية لدى السكان الأصليين الأستراليين طيلة عدة سنوات. وبالنظر إلى أن هذه الثقافة تشكل أحد تعبيرات الخصوصية المُعاشة الأكثر تطوراً على المستوى الفردي والأسري والمجتمعي، التي يتم تنفيذها عن طريق السلوكيات والطقوس والممارسات، مثل الأماكن الخاصة والجماعية، فقد سُرَّ المقرر الخاص بكون المشاورة المتعلقة بالبيانات الضخمة والبيانات المفتوحة استكشفت سيادة الشعوب الأصلية على بياناتها، وإن كان ذلك بقدر متواضع.

٥٢ - ويشجع المقرر الخاص الحكومات والشركات على الاعتراف بالسيادة الطبيعية للشعوب الأصلية على البيانات المتعلقة بها أو التي تُجمع منها، والتي تخص نظم معارف الشعوب الأصلية أو عاداتها أو أراضيها.

## ثانياً - المشاورة المتعلقة بالتقرير السابق المقدم من المقرر الخاص إلى الجمعية العامة

٥٣ - في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ (A/72/540)، استعرض المقرر الخاص التحديات الماثلة أمام ضمان حق الإنسان في الخصوصية في سياق إحدى السمات المميزة للعصر الرقمي، وهي البيانات الضخمة والبيانات المفتوحة. ومنذ ذلك الحين، بدأ تطبيق اللائحة العامة لحماية البيانات، وتم الكشف عن انتهاكات فيسبوك ومؤسسة كامبريدج أناليتيكا.

٥٤ - وأجريت مشاورات مع المسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني والشركات والأفراد بشأن ذلك التقرير في أستراليا في ٢٦ و ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٨. وقد سبقت ذلك دعوة إلى تقديم مساهمات اختُتمت الفترة المتاحة لها في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وتم تلخيصها لأغراض عملية التشاور. وورد المزيد من المدخلات في الاجتماعات التي عقدت مع منظمات المجتمع المدني، والتي نظمتها المؤسسة الأسترالية المعنية بالخصوصية، وفي مساهمات تم التوصل بها بعد انتهاء عملية التشاور.

## ألف - موجز التعليقات

٥٥ - نظرت المشاورة العامة في مصادر واستخدامات البيانات الضخمة والبيانات المفتوحة وفوائدها وأضرارها المحتملة، وأثر استخدام البيانات الشخصية على حقوق الإنسان الأخرى، وملاءمة تقنيات إخفاء الهوية، والممارسات الجيدة في استخدام البيانات الشخصية، وأهمية حقوق الإنسان والأخلاقيات وتكنولوجيات إضفاء الطابع الآلي على عمليات اتخاذ القرارات، وسيادة الشعوب الأصلية على بياناتها، والمسائل المتعلقة بالمستهلكين والمسائل الجنسانية، ووجهات نظر البلدان غير الأوروبية<sup>(٢١)</sup>. وتعلقت مناقشات كثيرة بالبيانات المفتوحة وآثار تفاعلها مع البيانات الضخمة على الخصوصية.

(٢١) أماندا لو، "The right to privacy in the age of big data and open data", The Allens Hub for Technology, Law and Innovation, University of New South Wales, 21 August 2018.

## باء - البيانات المفتوحة

٥٦ - تتيح تقنيات تحليل البيانات الضخمة والتقنيات الحسابية القائمة على الذكاء الاصطناعي عددا من المنافع، ولكنها تنشئ مخاطر محتملة على خصوصية الأفراد والجماعات، وكذلك على نسيج المجتمعات الديمقراطية. وعمليات إتاحة المعلومات الحكومية، وخاصة منها عمليات النشر المتكرر لمجموعات البيانات التي تحتوي على معلومات شخصية، تتطلب فحصا أكثر دقة وأكثر عمقا<sup>(٢٢)</sup>.

٥٧ - وقد درست عملية التشاور الطرح القائل إن أساليب تحليل البيانات الضخمة قادرة على التعرف على الأفراد بالرغم من إخفاء هوياتهم<sup>(٢٣)</sup>. وقُدمت للمشاركين معلومات عن الكيفية التي يعتمد بها تحديد ما إذا كانت البيانات أو نتائج عمليات تحليل البيانات تتضمن المعلومات الشخصية على ظروف الاستخدام أو الكشف، والكيفية التي يمكن أن يتغير بها ذلك حسب عوامل أخرى. وبناء على ذلك، فإن إعادة كشف الهوية توصف بشكل أفضل من حيث مستويات المخاطر وليس باعتبارها صيغة مطلقة. وتستند مستويات المخاطر إلى معرفة من يمكنهم الوصول إلى البيانات، ومدى دقة تلك البيانات (حجم أصغر مجموعات البيانات)، وما هي مجموعات البيانات الأخرى التي يمكن ربطها بدقة بالبيانات وبالسياق الخارجي المرتبط بها.

٥٨ - وتغطي "المعلومات الشخصية" حيزا واسعا ضمن مجموعات البيانات وتختلف أوصافها باختلاف الولايات القضائية. وتشترك غالبية التعاريف في فكرة أن نطاق المعلومات الشخصية يمكن أن يكون نطاقا واسعا، كما تدرس القدرة على تحديد هوية الفرد، وليس فقط ما إذا كانت البيانات نفسها تحدد تلك الهوية.

٥٩ - ويتمثل الجانبان الرئيسيان للتعرف على البيانات التي تتضمن معلومات شخصية فيما يلي: (أ) يجب أن تحدد البيانات ذاتها هوية الفرد؛ أو (ب) يجب أن يكون من الممكن بقدر معقول تحديد هوية الفرد.

٦٠ - وتنطوي كل آلية من الآليات الرئيسية الثلاث المستخدمة في تبادل البيانات - الصريحة المستمدة والمستنتجة - على اعتبارات تتعلق بكمية المعلومات الشخصية التي تتضمنها والتزامات المنظمات التي تجمع تلك البيانات أو تستخدمها أو تخزنها.

٦١ - ويمكن أن تستخدم بيانات التصفح والشراء على الإنترنت في تخصيص الخدمات بشكل متزايد دون معرفة هوية المستعمل. ومع ذلك، فقد أثبتت شواغل بشأن ما إذا كانت محددات الهوية المجهولة الاسم التي تحدد أهدافها بدقة تشكل معلومات شخصية. وقد استُخدمت بيانات شبكات الاتصالات النقالة لأغراض تتجاوز الاستفادة من تلك الشبكات على النحو الأمثل، مما يمكن من التنبؤ بدوران الزبائن ومن كشف العلاقات مع مستخدمي الأجهزة النقالة الآخرين دون معرفة هوية الأفراد المعنيين بالأمر<sup>(٢٤)</sup>.

(٢٢) مساهمة من م. باترسون، جامعة موناخ، آب/أغسطس ٢٠١٨.

(٢٣) انظر: Office of the Victorian Information Commissioner, "Protecting unit-record level personal information: the limitations of de-identification and the implications for the Privacy and Data Protection Act 2014", May 2018. متاح على الموقع <https://ovic.vic.gov.au/resource/protecting-unit-record-level-personal-information>.

(٢٤) مساهمة قدمها إيان أوبرمان، مركز تقنيات تحليل البيانات، حكومة نيو ساوث ويلز، أستراليا، ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨.

٦٢ - ويتمثل أحد التحديات الرئيسية لتبادل البيانات في الافتقار حالياً إلى طريقة للتأكد بما لا يدع مجالاً للشك من وجود معلومات شخصية في البيانات المجمعة أو من إمكانية إعادة تجميع البيانات المصنفة. وتختلف مخاطر إعادة كشف الهوية باختلاف إمكانية الوصول إلى مجموعات البيانات ذات الصلة (والقدرة على الربط فيما بينها)، وباختلاف التقنيات المستخدمة في إخفاء الهويات ومستوى تجميع البيانات أو تشويهاها. ونتيجة لذلك، فإن المنظمات تستخدم تقنيات ومستويات مختلفة في تجميع البيانات بحسب تصور المخاطر المرتبطة بالبيانات التي يجري تبادلها.

٦٣ - ومن شأن وضع معايير لتحديد العناصر التي تشكل البيانات التي أخفيت هوية أصحابها أن يساعد على التصدي لتحديات التعامل مع الخصوصية. وعلى الصعيد الدولي، لا توجد حالياً سوى إرشادات رفيعة المستوى تفتقر إلى الطابع الكمي بالتأكيد بشأن معنى "إخفاء الهوية"، وبالتالي فإن عدة منظمات تضطر إلى تحديد ذلك المعنى على أساس كل حالة على حدة، استناداً إلى مجموعات مختلفة من البيانات وإلى كيفية استخدامها أو مزجها مع بيانات أخرى على نحو معقول.

٦٤ - وفي عام ٢٠١٧، أصدرت الرابطة الأسترالية لعلوم الحاسوب دراسة تقنية تستكشف فيها تحديات تبادل البيانات وتبرز أن التحدي الأساسي الذي يواجه جهود إنشاء خدمات ذكية يتمثل في مسألة ما إذا كانت مجموعة من مجموعات البيانات تتضمن معلومات شخصية. وتعد الإجابة على هذا السؤال تحدياً كبيراً بالنظر إلى أن عمليات الجمع بين مجموعات البيانات تولد المعلومات. واقرحت تلك الدراسة التقنية أيضاً صيغة معدلة لإطار "درجات الأمان الخمس" في مجال تبادل البيانات من أجل تحديد مختلف عتبات "الأمان". وتستمر تلك الأعمال بدعم من المؤسسة الأسترالية لتحديد المعايير، وهي تهدف إلى بدء العمل على وضع المعايير الدولية المتعلقة بالحفاظ على الخصوصية وتبادل البيانات. ومن المقرر أن تصدر دراسة تقنية ثانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، ويُتوقع أن تشكل أساس أنشطة توحيد المعايير الدولية بهدف تحديد أطر قوية في نهاية المطاف بشأن الحفاظ على الخصوصية وتبادل البيانات<sup>(٢٥)</sup>.

٦٥ - ومن الأمثلة على محدودية نجاعة عمليات إخفاء الهوية في حماية البيانات الفردية أن في آب/أغسطس ٢٠١٦، نُشرت على الإنترنت مجموعة كبيرة من البيانات الطولية بشأن عينة تتألف من ١٠ في المائة من الأستراليين الذين طالبوا باستحقاقات الرعاية الطبية منذ عام ١٩٨٤، أو باستحقاقات المواد الصيدلانية منذ عام ٢٠٠٣<sup>(٢٦)</sup>. وقد أثر ذلك في البيانات الطبية الخاصة بنحو ٢,٩ مليون من المواطنين الأستراليين، وشمل الوصفات الطبية والعمليات الجراحية والتحليلات المخبرية (باستثناء النتائج)، وزيارات عيادات الطب العام والأطباء المتخصصين (باستثناء الشهادات الطبية)<sup>(٢٧)</sup>. وتم تنزيل تلك

(٢٥) المرجع نفسه، بما في ذلك Australian Computer Society, *Data Sharing Frameworks*, Technical White Paper (Sydney, 2017). متاح على الموقع [www.acs.org.au/content/dam/acs/acs-publications/ACS\\_Data-Sharing-Frameworks\\_FINAL\\_FA\\_SINGLE\\_LR.pdf](http://www.acs.org.au/content/dam/acs/acs-publications/ACS_Data-Sharing-Frameworks_FINAL_FA_SINGLE_LR.pdf).

(٢٦) مساهمة قدمتها فانيسا تيغ إلى المقرر الخاص أثناء المشاورات المتعلقة بالبيانات الضخمة والبيانات المفتوحة التي جرت في ٢٦ و ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٨، جامعة نيو ساوث ويلز، سيدني، أستراليا. انظر أيضاً Office of the Australian Information Commissioner, "Publication of MBS/PBS data", Commissioner-initiated investigation report, 20 March 2018, pp. 7-9. متاح على الموقع [www.oaic.gov.au/resources/privacy-law/commissioner-initiated-investigation-reports/publication-of-mbs-pbs-data.pdf](http://www.oaic.gov.au/resources/privacy-law/commissioner-initiated-investigation-reports/publication-of-mbs-pbs-data.pdf).

(٢٧) فانيسا تيغ، كريس كالنابن، بين روبنشتاين، "The simple process of re-identifying patients in public health records", University of Melbourne, Pursuit, 18 December 2017. متاح على الموقع <https://pursuit.unimelb.edu.au/articles/the-simple-process-of-re-identifying-patients-in-public-health-records>.

المجموعة من البيانات ١ ٥٠٠ مرة قبل أن يتم حذفها من الإنترنت في أعقاب تقارير أفادت بأن من الممكن تحديد هويات الأطباء بسهولة رغم تشفيرها<sup>(٢٨)</sup>، وأضافت في وقت لاحق بأن من الممكن أيضا كشف هويات المرضى<sup>(٢٩)</sup>. وقد نشرت وزارة الصحة الأسترالية تلك البيانات في الأصل سعيا إلى تيسير البحوث الطبية.

٦٦ - وتشمل المسائل الهامة التي تثيرها هذه الأمثلة معرفة ما إذا كان ينبغي كشف المعلومات الشخصية المدرجة في مجموعات البيانات التي تحتفظ بها الحكومة لجهات خارجية عندما تكون هناك مخاطر متزايدة بوقوع انتهاكات واسعة النطاق في مجال الخصوصية بسبب إعادة كشف الهوية، ويعزى ذلك جزئيا إلى توفر المعلومات الأخرى المتاحة لعامة الجمهور وعدم كفاية القدرات التكنولوجية لدى المنظمات، كما تشمل معرفة الرد المناسب للحيلولة دون وقوع مثل تلك الحوادث من جديد.

٦٧ - ومن خلال المعلومات التي تم جمعها أثناء عملية التشاور، اتضح أن نشر المعلومات التي تحتفظ بها الحكومة يتطلب قدرا كافيا من إجراءات حماية الخصوصية والاستجابات التنظيمية. وقد أعرب عن آراء قوية مفادها أن الوصول دون قيود إلى البيانات الفردية وغيرها من البيانات الشخصية التي لا يمكن كشفها بأمان في صيغتها التجميعية لا يتفق مع الحق في الخصوصية. ولم تؤيد تلك التعليقات الاستجابات التنظيمية التي تعتمد على تجريم القيام بإعادة كشف الهوية لاختبار أمن مجموعات البيانات التي يتم الكشف عنها<sup>(٣٠)</sup>.

٦٨ - وتحدث المشاركون عن الآليات القائمة التي تسمح باستخدام البيانات الشخصية التي يمكن تحديدها لأغراض البحث العلمي<sup>(٣١)</sup>، مع الإشارة إلى إمكانية توسيع نطاقها، حسب الاقتضاء، ليشمل غير ذلك من الاستخدامات لأغراض المصلحة العامة<sup>(٣٢)</sup>.

٦٩ - ويبدو أن السؤال المطروح هو ما إذا كان يتعين علينا أن نحدد المزيد من الممارسات المستدامة إذا اعتبرنا البيانات المفيدة من الموارد المحدودة، بدلا من أن نعتبرها موارد غير محدودة وغير المستغلة<sup>(٣٣)</sup>.

٧٠ - ويشار على سبيل المَجاز إلى الممارسات الحالية التي تستبعد أصحاب البيانات بأنها من قبيل "ذبح الإوزة التي تبيض ذهباً"، لأن عدم الثقة في قدرة الجهات الفاعلة الحكومية أو التابعة للقطاع

(٢٨) فانيسا تيغ، كريس كالناتين، بين روبنشتاين، "Health data in an open world", report on re-identifying patients in the MBS/PBS dataset and the implications for future releases of Australian Government data, University of Melbourne, 18 December 2017. متاح على الموقع <https://arxiv.org/ftp/arxiv/papers/1712/1712.05627.pdf>.

(٢٩) خلص مكتب المفوض الإعلامي الأسترالي إلى أنه كان من الممكن تحديد هويات الأطباء، وأنه كان من الممكن أيضا تحديد هويات المرضى دون أن "يمكن تحديدها بشكل معقول" حسب أحكام قانون الخصوصية الأسترالي. ويبدو أن الأشخاص المتضررين لم يتم إخطارهم.

(٣٠) مساهمات من م. باترسون وآخرين.

(٣١) تخضع هذه الآليات عادة لرقابة اللجان المعنية بالأخلاقيات مع إتاحتها لباحثين مقيدين بالتزامات السرية.

(٣٢) على سبيل المثال، بالاستناد إلى آليات مثل إطار "درجات الأمان الخمس"، انظر، Australian Bureau of Statistics, "Managing the risk of disclosure: the five safes framework", Confidentiality Series, part 3, August 2017. متاح على الموقع [www.abs.gov.au/ausstats/abs@.nsf/Latestproducts/1160.0Main%20Features4Aug%202017?opendocument&tabname=S](http://www.abs.gov.au/ausstats/abs@.nsf/Latestproducts/1160.0Main%20Features4Aug%202017?opendocument&tabname=S).

(٣٣) مساهمة قدمتها تيريسا ديزندورفر أندرسون، جامعة التكنولوجيا، سيدني، أستراليا.

الخاص على إدارة المعلومات الشخصية على النحو المناسب يؤدي إلى امتناع الناس عن الاستفادة من الخدمات - وهو ما ينطوي بدوره على مخاطر الآثار المجتمعية السلبية في مجالات الصحة العامة على سبيل المثال - أو إلى تقديم معلومات ناقصة أو غير دقيقة<sup>(٣٤)</sup>. كما إن هذه الإجراءات تقوض نوعية البيانات، وفي نهاية المطاف، وتنقص دقة خوارزميات التعلم الآلي.

٧١ - وكان الرأي الغالب خلال عملية التشاور هو الرأي القائل أن استدامة الممارسات المتعلقة بالبيانات تزداد إذا دخل أصحاب البيانات في شراكات تامة في عمليات استخدام البيانات<sup>(٣٥)</sup>. واستمع المشاركون إلى رأي مفاده أن ذلك يتجلى بصورة أوضح ويتسم بأهمية أكبر فيما يتعلق بالشعوب الأصلية.

## جيم - سيادة الشعوب الأصلية على بياناتها

٧٢ - تشكل البيانات موردا ثقافيا واستراتيجيا واقتصاديا للشعوب الأصلية. ومع ذلك، لا تزال الشعوب الأصلية مستبعدة إلى حد كبير من جمع واستخدام وتطبيق البيانات المتعلقة بها وبأراضيها وثقافتها<sup>(٣٦)</sup>. فالبيانات والهياكل الأساسية للبيانات القائمة لا تعترف بمعارف الشعوب الأصلية ورؤاها أو تميزها ولا تلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للشعوب الأصلية إلى البيانات. ومن المرجح أن تحيد الممارسات الحالية المتعلقة بالبيانات الضخمة والبيانات المفتوحة، سواء أكانت برعاية الحكومات أم الشركات، بمصالح الشعوب الأصلية في مجال البيانات بقدر أكبر عن الموقع الذي تتخذ فيه القرارات التي تؤثر على بيانات الشعوب الأصلية.

٧٣ - وسيادة الشعوب الأصلية على بياناتها حركة عالمية معنية بحقوق الشعوب الأصلية في امتلاك البيانات التي تستمد منها والتي تتعلق بأفرادها أو نظم معارفها أو عاداتها أو أقاليمها، والتحكم بهذه البيانات والوصول إليها وحياتها<sup>(٣٧)</sup>. وتستند هذه السيادة إلى حقوق الشعوب الأصلية في تقرير المصير وإدارة أراضيها ومواردها وثقافتها على النحو المبين في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وينطوي مفهوم سيادة الشعوب الأصلية على بياناتها على الرغبة في استخدام البيانات بسبل تدعم وتعزز الرفاه الجماعي للشعوب الأصلية.

(٣٤) انظر Office of the Australian Information Commissioner, Australian Community Attitudes to Privacy Survey, 2017 (Canberra, 2017). متاح على الموقع [www.oaic.gov.au/engage-with-us/community-attitudes/australian-community-attitudes-to-privacy-survey-2017](http://www.oaic.gov.au/engage-with-us/community-attitudes/australian-community-attitudes-to-privacy-survey-2017). انظر أيضا Australia, Office of the Australian Information Commissioner, *Community Attitudes to Privacy Survey: Research Report 2013* (Canberra, 2013). متاح على الموقع [www.oaic.gov.au/images/documents/privacy/privacy-resources/privacy-reports/2013-community-attitudes-to-privacy-survey-report.pdf](http://www.oaic.gov.au/images/documents/privacy/privacy-resources/privacy-reports/2013-community-attitudes-to-privacy-survey-report.pdf).

(٣٥) مساهمة قدمتها تيريسا ديرندورفر أندرسون.

(٣٦) Tahu Kukutai and Maggie Walter, "Recognition and indigenizing official statistics: reflections from Aotearoa New Zealand and Australia", *Statistical Journal of the IAOS*, vol. 31, No. 2 (2015).

(٣٧) Tahu Kukutai and John Taylor, "Data sovereignty for indigenous peoples: current practice and future needs" and C. Matthew Snipp, "What does data sovereignty imply: what does it look like?", both in Kukutai and Taylor (eds), *Indigenous Data Sovereignty: Towards an Agenda*, Research Monograph, 2016/38 (Canberra, Australian University Press, 2016). متاح من خلال الرابط التالي: <http://press.anu.edu.au/publications/series/centre-aboriginal-economic-policy-research-caep/indigenous-data-sovereignty>.

٧٤ - ويتمتع مبدأ سيادة الشعوب الأصلية على بياناتها بمكانة باعتباره المبدأ الأساسي الذي تركز عليه الترتيبات الإدارية المتعلقة بالبيانات المفتوحة والبيانات الضخمة. وتُمارس هذه السيادة من خلال إدارة بيانات الشعوب الأصلية التي تشمل المبادئ، والهياكل، وآليات المساءلة، والسياسات المتعلقة بإدارة البيانات، والخصوصية والأمن، والصكوك القانونية. ويمكن تطبيق أطر سيادة الشعوب الأصلية على بياناتها على بيانات الأمم/القبائل الخاضعة للمراقبة والمملوكة داخليا فضلا عن البيانات المخزنة أو المدارة خارجيا. وتعكف الشبكات المعنية بسيادة الشعوب الأصلية على بياناتها في أستراليا ونيوزيلندا على وضع بروتوكولات بشأن إدارة بيانات الشعوب الأصلية<sup>(٣٨)</sup>.

٧٥ - ويبين مبدأ سيادة الشعوب الأصلية على بياناتها أن الممارسات الجيدة المتعلقة بالبيانات الضخمة والبيانات المفتوحة تتطلب إدراكا للبيانات الناقصة والمثلة تمثيلا ناقصا أو المثلة بصورة خاطئة<sup>(٣٩)</sup>، وبالمصالح التي تخدمها أو لا تخدمها هذه الممارسات.

## دال - القضايا الجنسانية

٧٦ - استمع خلال المشاورة إلى أن الخصوصية تختبر بصورة مختلفة من قبل الأشخاص من نوع جنس مختلف أو هوية جنسانية مختلفة.

٧٧ - وحماية الخصوصية من بواعث القلق المتزايد لدى المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمتسائلات والمتسائلين وحاملي صفات الجنسين، على سبيل المثال، ويمكن أن تكون كذلك ضرورة لسلامة أولئك الفارين، وهم عادة من النساء، من العنف المنزلي أو العائلي أو الديني.

٧٨ - ومع أن الممارسات الشاملة للجميع في مجال جمع البيانات تعبر عن القبول والاحترام، فإن عملية جمع البيانات بصورة احتياحية يمكن أن تشكل عائقا أمام الوصول إلى الخدمات لأن مجتمعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمتسائلات والمتسائلين وحاملي صفات الجنسين وغيرهم لديها مخاوف مبررة فيما يتعلق بالخصوصية، في أعقاب ما عاشته من تجارب التمييز والوصم والعنف الموجه.

٧٩ - وستُبحث هذه المسألة بمزيد من التعمق في فرقة العمل المعنية بمسألة الخصوصية والشخصية. ولكن فيما يتعلق بالبيانات الضخمة والبيانات المفتوحة، تتطلب الممارسات الجيدة مراجعة الطريقة التي تجمع بها البيانات، مع الوعي بالآثار المحتملة للممارسات السيئة في مجال الخصوصية وآثارها المتباينة على الأشخاص من نوع جنس مختلف أو هوية جنسانية مختلفة.

## هاء - حقوق المستهلك وجمع البيانات الشخصية واستخدامها

٨٠ - في الأسواق الاستهلاكية المستندة إلى البيانات، يعني استخدام المزيد والمزيد من البيانات لتطوير وبيع المنتجات الاستهلاكية أو الترويج لها، أن الكثير من القضايا المتعلقة بحماية البيانات أصبحت أيضا قضايا متعلقة بالمستهلك، والعكس بالعكس. والتمييز بين قانون المستهلك وقانون حماية البيانات محدد المعالم الآن بقدر أقل من الدقة<sup>(٤٠)</sup>.

(٣٨) مساهمة قدمتها ماغي والتر، جامعة تسامانيا، أستراليا.

(٣٩) مساهمة قدمتها تيريزا ديرندورفر أندرسون.

(٤٠) Natali Helberger, Frederik Zuiderveen Borgesius and Agustin Reyna, "The perfect match? A closer look at the relationship between EU consumer law and data protection law", *Common Market Law Review*, vol. 54 (2017).



٨١ - ولقد أثار استخدام البيانات الشخصية للمستهلكين من جانب الخدمات المالية وغيرها من القطاعات الشواغل، سواء على مستوى السياسة العامة أو على المستوى الفردي<sup>(٤١)</sup>. وتشكل المعالجة المنصفة للبيانات الشخصية على نحو متزايد جزءا من التوقعات المعقولة للمستهلكين فيما يتعلق بالخدمات والمنتجات التي يستخدمونها<sup>(٤٢)</sup>.

٨٢ - ولقد أجريت خلال المشاورة مقارنة بين نزع قانون المستهلك وقانون حماية الخصوصية/البيانات ولوحظ أن بعض البلدان يستحدث مبادرات متعلقة بخصوصية المستهلك.

٨٣ - وفي أعقاب فضيحة مؤسسة كامبريدج أناليتيكا لتحليل البيانات (Cambridge Analytica)، سنّت ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة القانون المتعلق بخصوصية المستهلك الذي سيصبح نافذا في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، لحماية خصوصية بيانات مستخدمي التكنولوجيا وغيرهم عن طريق فرض قواعد جديدة على الشركات التي تجمع البيانات الشخصية وتستخدمها وتقاسمها<sup>(٤٣)</sup>. ولقد أنشئت بموجب هذا القانون أربعة حقوق أساسية للأفراد: الحق في معرفة المعلومات الشخصية التي تملكها عنهم مؤسسة أعمال تجارية ومن أين أتت هذه المعلومات الشخصية وإلى أين أرسلت؛ والحق في حذف المعلومات الشخصية التي تجمعها عنهم مؤسسة أعمال تجارية؛ والحق في اختيار رفض بيع المعلومات الشخصية المتعلقة بهم؛ والحق في الحصول على نفس الخدمة ونفس الأسعار من مؤسسة الأعمال التجارية، حتى إذا مارسوا حقوقهم في الخصوصية بموجب هذا القانون<sup>(٤٤)</sup>. ولقد أنشئ أيضا بموجب هذا القانون حق محدود للمستهلكين لملاحقة مؤسسات الأعمال التجارية قضائيا عن انتهاك أمن المعلومات، استنادا إلى قانون ولاية كاليفورنيا الساري بشأن الإخطار باختراق البيانات.

٨٤ - ومع ذلك، فقد أفيد أن الحقوق المكرّسة في هذا القانون تحتاج إلى التعزيز للأسباب التالية:

(أ) يُعرّف مصطلح "مؤسسة أعمال تجارية" تعريفا ضيقا<sup>(٤٥)</sup>. ففي العصر الرقمي، يمكن لصغار اللاعبين والأفراد في مجال التكنولوجيا أيضا تقويض الخصوصية بطائفة من الوسائل من خلال الافتقار إلى المعارف أو المهارات أو الموارد اللازمة لتنفيذ حماية البيانات بالقدر الكافي<sup>(٤٦)</sup>؛

(٤١) Lee Rainie and Maeve Duggan, "Privacy and information sharing", 14 January 2016. (يتوقف مستوى ارتياح الناس على إدراك الوثوقية، وما يحدث عقب جمع البيانات، وفترة الاحتفاظ بها). Phuong Nguyen and Lauren Solomon, *Consumer Data and the Digital Economy — Emerging Issues in Data Collection, Use and Sharing* (Consumer Policy Research Centre, 2018) (خلصت هذه الدراسة إلى أن المستهلكين يريدون مزيدا من الخيارات بشأن ما يجمع من بيانات، واستخدامها، ومشاركة الحكومة في تحسين تحكم المستهلكين بالبيانات والحماية من إساءة استخدامها).

(٤٢) Helberger, Zuiderveen Borgesius and Reyna, "The perfect match?"

(٤٣) انظر [https://leginfo.ca.gov/faces/billTextClient.xhtml?bill\\_id=201720180AB375](https://leginfo.ca.gov/faces/billTextClient.xhtml?bill_id=201720180AB375).

(٤٤) Adam Schwartz, Lee Tien and Corynne McSherry, "How to improve the California Consumer Privacy Act of 2018", Electronic Frontier Foundation, 8 August 2018.

(٤٥) المرجع نفسه؛ "يعرف القانون 'مؤسسة الأعمال التجارية' بأنها كيان قانوني يتوخى الربح: '١' تبلغ إيراداته الإجمالية السنوية ٢٥ مليون دولار؛ '٢' يتلقى المعلومات الشخصية لما عدده ٥٠ ٠٠٠ من المستهلكين أو الأسر المعيشية أو الأجهزة أو الكشف عنها سنويا؛ '٣' يتلقى ٥٠ في المائة أو أكثر من إيراداته السنوية من بيع المعلومات الشخصية (المادة ١٤٠ ج)".

(٤٦) مساهمة قدمها رولاند وين، جامعة نيو ساوث ويلز، سيدني، أستراليا.

- (ب) يظلُّ بوسع مؤسسات الأعمال التجارية أن تتقاضى سعرا أعلى من المستخدمين الذين يمارسون حقوقهم في الخصوصية؛
- (ج) ليس من السهل على المستخدمين رفع دعاوى أمام المحاكم ضد المنتهكين بسبب الاستثناءات القليلة؛
- (د) لا يشترط الحصول على موافقة المستخدمين إلا لبيع البيانات لا لجمعها، ويتعين على المستخدمين اختيار عدم الموافقة على بيع البيانات؛
- (هـ) لا يحدد ”الحق في المعرفة“ مصادر وجهات متلقية معينة، والحق في ”حذف المعلومات“ ينطبق على المعلومات التي جمعت منها لا المعلومات التي احتفظ بها عنها؛
- (و) تقع مسؤولية الإنفاذ بمعظمها على عاتق المدعي العام في ولاية كاليفورنيا عوضا عن كيان مستقل.

٨٥ - وفي إطار قانون الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات، توفر جوانب من اللائحة التنظيمية العامة لحماية البيانات أشكالا جديدة من الحماية للمستهلكين في الاتحاد الأوروبي بما يشمل قدرا أكبر من الشفافية والمراقبة للبيانات التي تجمعها عنهم الشركات مما قد تنص عليه توجيهات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بحماية المستهلكين<sup>(٤٧)</sup>.

٨٦ - وتعكف أستراليا على إنشاء ”حق الحصول على بيانات المستهلكين“ - وهو حق قابلية نقل البيانات<sup>(٤٨)</sup> الذي لا يرقى إلى مستوى أشكال الحماية الأوسع نطاقا المنصوص عليها في قانون حماية الخصوصية أو قانون حماية البيانات للمستهلكين الأستراليين الذي يجري جمع بياناتهم وتبادلها واستخدامها يوميا<sup>(٤٩)</sup>. ولقد استمع خلال المشاورة إلى أن هذا الحق في قابلية نقل البيانات، عوضا عن توفير الحماية لبيانات المستهلكين، قد يعرضها لأن تستخدم بقدر أكبر من جانب أطراف ثالثة<sup>(٥٠)</sup>.

٨٧ - وثمة ميزة في إقامة صلة قوية بين قانون حماية المستهلك وقانون حماية الخصوصية، من خلال المشاركة في تنسيق الإجراءات القانونية، على سبيل المثال<sup>(٥١)</sup>. ويمكن لقانون حماية المستهلك أن يكون أداة مفيدة للحفاظ على التوازن العام في العلاقة التجارية بين المستهلكين والموردين، ويمكن استخدامه لتقييم الإنصاف في الحالات التي تطلب فيها الشركات من المستهلكين الموافقة على معالجة كميات غير متناسبة من البيانات، و/أو الموافقة على تبادل البيانات مع أطراف ثالثة.

(٤٧) Helberger, Zuiderveen Borgesius and Reyna, “The perfect match?”.

(٤٨) Australian Competition and Consumer Commission, “Consumers’ right to their own data is on its way”, press release, 16 July 2018. متاح من خلال الرابط التالي: [www.accc.gov.au/media-release/consumers-right-to-their-own-data-is-on-its-way](http://www.accc.gov.au/media-release/consumers-right-to-their-own-data-is-on-its-way).

(٤٩) Nguyen and Solomon, *Consumer Data and the Digital Economy*.

(٥٠) مساهمة قدمتها كاثرين كيمب إلى المقرر الخاص أثناء المشاورات بشأن البيانات الضخمة والبيانات المفتوحة، في ٢٦ و ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٨، جامعة نيو ساوث ويلز، سيدني، أستراليا.

(٥١) اشتركت مجموعات المستهلكين في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في تقديم طلب إلى وكالات المستهلكين والهيئات المكلفة بحماية البيانات للنظر في حماية البيانات وانتهاكات قانون المستهلكين المتعلقة بالألعاب الموصولة بشبكة الإنترنت. انظر: Helberger, Zuiderveen Borgesius and Reyna, “The perfect match?”.

- ٨٨ - وتتضمن التعليقات الواردة بشأن التدابير العملية لمساعدة الكيانات على تحسين علاقة بناء الثقة مع المستخدمين الإفصاح عن شروط استخدام البيانات من خلال الرخص الموحدة الأقرب إلى رخص المشاع الإبداعي الست الموحدة. واعتبر أن ذلك وسيلة يمكن بها التخفيف من بعض الصعوبات التي تطرحها سياسات الخصوصية المعقدة مع تبسيط وتوحيد التواصل مع المستخدمين في بلدان مختلفة<sup>(٥٢)</sup>. ويمكن لمشاريع أنواع الرخص أن تستند إلى سياسات لحماية الخصوصية ذات "شروط معيارية" أكثر تفصيلاً.
- ٨٩ - ويمكن لمعرفة المخاطر التي تهدد الخصوصية عن طريق استخدام وسوم تصنيف الخصوصية أن يجعل الخيارات في مجال حماية الخصوصية أيسر منالاً للمستهلكين وزيادة الشفافية والكشف عن المخاطر التي تهدد الخصوصية من جانب الجهات المسؤولة عن مراقبة البيانات<sup>(٥٣)</sup>.

## واو - الذكاء الاصطناعي

- ٩٠ - يستخدم التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي كميات هائلة من البيانات، ويولدان، بدورهما، مزيداً من البيانات. ويمكن للجمع بين توافر البيانات والطاقة الحاسوبية والقدرات التحليلية باستخدام الخوارزميات المتطورة، بالاقتران مع التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي، أن يحدث ثورة في المجتمعات إيجابياً، ولكنه قد يغير كذلك عالمنا وفرص بقائنا على قيد الحياة تغييراً عميقاً، وليس بالضرورة نحو الأفضل<sup>(٥٤)</sup>.
- ٩١ - ويمكن أن تحدث هذه النتيجة الأخيرة من خلال الأثر السلبي المحتمل للذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الخصوصية. ويمكن أن تستخدم أساليب الذكاء الاصطناعي، بل يجري استخدامها بالفعل، في تحديد الأشخاص الذين يرغبون في عدم الكشف عن هويتهم؛ وإتاحة الاستهداف المحكم للرسائل؛ وتوليد المعلومات الحساسة بشأن الناس من البيانات غير الحساسة؛ وتحديد ملامح الناس استناداً إلى البيانات الديمغرافية؛ واتخاذ القرارات باستخدام هذه البيانات مما يؤثر بالتالي تأثيراً عميقاً على حياة الناس<sup>(٥٥)</sup>.
- ٩٢ - ومع تزايد عدد الإجراءات والقرارات التي تنقل إلى الآلات، تبرز حاجة ملحة لضمان شفافية التعلم الآلي والخوارزميات من حيث منطقها وافتراساتها. والخوارزميات المستخدمة في التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي تزداد تعقيداً، وسيكون من الصعب تحقيق الشفافية. غير أن هذا التعقيد لا ينبغي أن يمنع التدقيق للتأكد من احترام القانون<sup>(٥٦)</sup>. وفي الوقت الراهن، لا يخضع استخدام التكنولوجيات ذات الصلة بالبيانات الضخمة للمساءلة بما فيه الكفاية فيما يتعلق بامتثالها للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو اللوائح التنظيمية لحماية البيانات أو اللوائح التنظيمية القطاعية لحماية الخصوصية أو المدونات الأخلاقية

(٥٢) مساهمة قدمها مركز ألنر للتكنولوجيا والقانون والابتكار، ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٨.

(٥٣) انظر Lorrie Faith Cranor, "Necessary but not sufficient: standardized mechanisms for privacy notice and choice", *Journal on Telecommunications and High Technology Law*, vol. 10, iss. 2 (Summer 2012).

(٥٤) Toby Walsh, 2062: *The World that AI Made*, (Carlton, Victoria, Australia, La Trobe University Press, 2018).

(٥٥) Privacy International and Article 19, "Privacy and freedom of expression in the age of artificial intelligence", April 2018.

(٥٦) European Union Agency for Fundamental Rights, #BigData: *Discrimination in Data Supported Decision Making* (Luxembourg, European Union Publications Office, 2018).

أو المعايير الصناعية<sup>(٥٧)</sup>. ولقد ذكر أنه ينبغي إخضاع الآلات لمعايير أخلاقية أعلى من المعايير الأخلاقية التي يخضع لها البشر، وأن الخصوصية، مع الخيارات الصحيحة، لن تكون حالة تاريخية شاذة، بل ستكون عوضاً عن ذلك حقاً معلناً من الناحية التكنولوجية<sup>(٥٨)</sup>.

٩٣ - وتُعدّ اللائحة التنظيمية العامة لحماية البيانات من استخدام آلية مؤتمتة لصنع القرار في بعض الظروف، وتتطلب أن يُزوّد الأفراد بالمعلومات بشأن وجود آلية مؤتمتة لصنع القرار، والمنطق الذي تنطوي عليه وأهمية معالجة هذه البيانات وآثارها المتوخاة بالنسبة إلى الفرد<sup>(٥٩)</sup>. وهناك حظر عام، مع استثناءات محدودة، لاتخاذ القرارات المنبثقة عن العمليات المؤتمتة فقط متى ترتبت على هذه القرارات آثار قانونية أو آثار هامة أخرى.

٩٤ - وتعرف اللائحة التنظيمية التحديد النمطي على أنه المعالجة المؤتمتة للبيانات لإجراء التحليلات أو القيام بتوقعات بشأن الأفراد، وتحدد الالتزام بإدراج حماية البيانات على نحو مقصود وعلى نحو تلقائي. وستكون تقييمات آثار خصوصية البيانات إلزامية للعديد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي الاحتياطية للخصوصية التي تقع ضمن نطاق قانون حماية البيانات وتنطوي على مخاطر متوقعة كبيرة، مثل معالجة البيانات الحساسة. وفي حالة الذكاء الاصطناعي، يمكن - وربما ينبغي - لتقييم آثار خصوصية البيانات أن يُمكنّ الكيانات من نمذجة آثار خوارزماتها بنفس الطريقة التي ينمذج بها علماء المناخ تغير المناخ أو أنماط الطقس<sup>(٦٠)</sup>.

٩٥ - ولقد اقترحت وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية أن أحد السبل لضمان المساءلة الفعالة يمكن أن ينطوي على إنشاء هيئات مخصصة مكلفة بولاية حصرية تقضي بتوفير الرقابة على التكنولوجيات ذات الصلة بالبيانات الضخمة، على غرار الدور الذي تضطلع به الهيئات المعنية بحماية البيانات<sup>(٦١)</sup>.

٩٦ - ومع أنه لا يزال يتعين تحديد الوسائل، من المهم الإشارة إلى أن التكنولوجيات الجديدة تطلبت تعزيز القانون الدولي الإنساني على امتداد القرن العشرين<sup>(٦٢)</sup>.

## زاي - المبادئ المتعلقة بالبيانات الضخمة والبيانات المفتوحة

٩٧ - أثار المقرر الخاص، في تقريره لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، مسألة وضع مبادئ لتنظيم البيانات الضخمة والبيانات المفتوحة. وأشار في المشاورة إلى أن أي وضع للمبادئ، من هذا القبيل، ينبغي

<sup>(٥٧)</sup> Lee Rainie and Janna Anderson, *Code-Dependant: Pros and Cons of the Algorithm Age* (Pew Research Center, 2017).

<sup>(٥٨)</sup> Walsh, 2062: *The World that AI Made*.

<sup>(٥٩)</sup> لائحة الاتحاد الأوروبي التنظيمية العامة لحماية البيانات ٦٧٩/٢٠١٦ المؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦، المواد ١٣ و ١٤ و ٢٢.

<sup>(٦٠)</sup> Andrew Smith, "Franken-algorithms: the deadly consequences of unpredictable code", *The Guardian*, 30 August 2018.

متاح من خلال الرابط التالي: [https://www.theguardian.com/technology/2018/aug/29/coding-](https://www.theguardian.com/technology/2018/aug/29/coding-algorithms-frankenalgos-program-danger)

Neil F. Johnson and others, "Population algorithms-frankenalgos-program-danger مستشهداً بدراسة"، 16 December 2017.

polarization dynamics and next-generation social media algorithms"، وهي متاحة

من خلال الرابط التالي: <https://arxiv.org/pdf/1712.06009.pdf>.

<sup>(٦١)</sup> وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية.

<sup>(٦٢)</sup> Walsh, 2062: *The World that AI Made*.

أن يستفيد، قدر الإمكان، من الاتفاقات الدولية لحماية البيانات التي يعتبر أنها تمثل "أفضل الممارسات". وفي الوقت الراهن، تلك هي لائحة الاتحاد الأوروبي التنظيمية العامة لحماية البيانات والاتفاقية ١٠٨ المحدثّة، وقد نشأت هذه الأخيرة في مجلس أوروبا ولكن باب الانضمام إليها مفتوح عالميا أمام الدول التي سنّت مبادئ متسقة<sup>(٦٣)</sup>.

٩٨ - ولا يمارس تأثير اللائحة التنظيمية العامة لحماية البيانات فقط من خلال سن التشريعات المحلية أو تطبيقها خارج الحدود الإقليمية. فالشركات خارج أوروبا - وشركة مايكروسوفت أبرز مثال على ذلك - تعتمد طوعا الامتثال لللائحة التنظيمية عبر كامل عملياتها التجارية بصرف النظر عن الالتزام القانوني بالقيام بذلك. وقد لا يقل هذا الاعتماد الطوعي أهمية عن الاعتماد المطلوب بموجب القانون<sup>(٦٤)</sup>.

٩٩ - ومن منظور آخر، فإن البلدان التي توجد فيها قوانين عامة عن توطين البيانات تقوم بوضع معايير جديدة لخصوصية البيانات التي تجمع في إطار ولايتها القضائية. وفي الصين، يفرض قانون أمن الفضاء الإلكتروني قيودا على عمليات نقل البيانات عبر الحدود تختلف عن نظم الخصوصية الدولية من قبيل اللائحة التنظيمية العامة لحماية البيانات والقواعد الطوعية لحماية الخصوصية عبر الحدود في إطار التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ<sup>(٦٥)</sup>. وفي حين يبدو أن اللائحة التنظيمية والقانون لديهما معايير مماثلة لنقل البيانات عبر الحدود، لا ينص القانون على الاستثناءات الواردة في اللائحة التنظيمية<sup>(٦٦)</sup>. كما أن القانون لا يتضمن بعض الآليات المنصوص عليها في إطار اللائحة التنظيمية، مثل قواعد مؤسسية ملزمة أو بنود موحدة لحماية البيانات لحصول الشركات على الموافقة.

١٠٠ - لقد وضعت التوصيات الأولية للمقرر الخاص في تقريره إلى الجمعية العامة الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بشكل مستقل عن اللائحة التنظيمية العامة لحماية البيانات والاتفاقية ١٠٨ المحدثّة، ولكنها تتواءم مع هذين الصكين (انظر الجدول)<sup>(٦٧)</sup>. وتكتسب الموازنة التي تحققت أهمية عند النظر في السياق الدولي الأوسع: فالاتفاقية ١٠٨ المحدثّة تصبح بصورة مطردة عملية وتضم العديد من العناصر الجديدة في اللائحة التنظيمية، وإن لم يكن كلها<sup>(٦٨)</sup>. ومن المرجح، في السنوات الخمس

(٦٣) مساهمة قدمها غراهام غرينليف، جامعة نيو ساوث ويلز، سيدني، آب/أغسطس ٢٠١٨.

(٦٤) Graham Greenleaf, "Global convergence of data privacy standards and laws: speaking notes for the European Commission events on the launch of the General Data Protection Regulation in Brussels and New Delhi", University of New South Wales Law Research Series, No. 56, 25 May 2018 متاح من خلال الرابط التالي: [www.austlii.edu.au/au/journals/UNSWLRS/2018/56.html](http://www.austlii.edu.au/au/journals/UNSWLRS/2018/56.html).

(٦٥) Samm Sacks, Paul Triolo and Graham Webster, "Beyond the worst-case assumptions on China's cybersecurity law", blog post, New America, 13 October 2017 ومساهمة قدمها مركز ألنز للتكنولوجيا والقانون والابتكار، ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٨.

(٦٦) Xiaoyan Zhang, "Cross-border data transfers: CSL vs. GDPR", The Recorder, 2 January 2018 ومساهمة قدمها مركز ألنز للتكنولوجيا والقانون والابتكار، ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٨.

(٦٧) مساهمة قدمها غراهام غرينليف، آب/أغسطس ٢٠١٨.

(٦٨) منذ عام ٢٠١١، أضافت الاتفاقية ١٠٨ إلى الدول الأطراف فيها البالغ عددها ٤٧ دولة طرفا التي هي أعضاء في مجلس أوروبا دولا أطرافا أخرى من خلال طلبات الانضمام الواردة من الأرجنتين، وأوروغواي، وبوركينا فاسو، وتونس، والسنغال، وكابو فيردي، والمغرب، والمكسيك، وموريشيوس. وهناك أحد عشر بلدا، أو هيئاتها المعنية بحماية البيانات، مراقبا في لجنتها الاستشارية.

إلى العشر القادمة، أن يكون للآثار التي تتجاوز الحدود الإقليمية لللائحة التنظيمية مع ازدياد اتساع نادي الدول الأطراف في المعاهدة، أثر كبير على تعميق ثقافة الخصوصية على نطاق العالم. ولا يزال الطابع الدقيق لهذا التطور ناشئاً، وكذلك أهميته لضرورة حدوث مزيد من التطورات، من قبيل مبادئ قائمة بذاتها في مجال البيانات الضخمة والبيانات المفتوحة.

١٠١ - وعلى الرغم من الحاجة إلى وضع إطار دولي متسق لتنظيم البيانات الضخمة والبيانات المفتوحة، من السابق لأوانه الشروع في العمل على مبادئ قائمة بذاتها متعلقة تحديداً بالبيانات الضخمة و/أو البيانات المفتوحة قبل تخصيص الوقت الكافي للتأكد من قوة اللائحة التنظيمية العامة لحماية البيانات والاتفاقية ١٠٨ المحدثّة وأثرهما على الصعيد الدولي.

١٠٢ - ولذلك، ينبغي أن تفهم التوصيات المتعلقة بالبيانات الضخمة والبيانات المفتوحة انطلاقاً من روح المبادئ القائمة في مجال الخصوصية وحماية البيانات، عوضاً عن أي قواعد جديدة فريدة من نوعها.

### توصيات المقرر الخاص الواردة في تقريره لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ومواءمتها مع اللائحة التنظيمية العامة لحماية البيانات والاتفاقية ١٠٨ المحدثّة

الفقرة من تقرير المقرر الخاص لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ (A/72/540) *لحماية البيانات* البند من لائحة الاتحاد الأوروبي التنظيمية العامة المادة ذات الصلة من الاتفاقية ١٠٨ المحدثّة

|                                                                                     |                                                                                                                                                                              |                |
|-------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------|
| ١٣١ (أ) بشأن المسؤولية                                                              | ٥ (٢) 'المسؤولية'                                                                                                                                                            | ١٠ (١)         |
| ١٣١ (ب)، بشأن الشفافية                                                              | ١٢ 'شفافية'؛ و ٢٢ (٣) 'اتخاذ القرارات آلياً' والشفافية                                                                                                                       | ٥ (٤)، و ٨ (١) |
| ١٣١ (ج)، بشأن الجودة                                                                | ٥ (١) (ج) 'تقليص حجم البيانات'، و (د) 'الدقة'                                                                                                                                | ٥ (١)          |
| ١٣١ (د)، بشأن إمكانية التنبؤ بنتائج التعلم الآلي                                    | ٢٢ 'اتخاذ القرارات آلياً'                                                                                                                                                    | ٨ (١)، و (٢)   |
| ١٣١ (هـ)، بشأن الأمن                                                                | ٣٢-٣٤ (تشمل الإشعار بالخرق)                                                                                                                                                  | ٧ (١)          |
| ١٣١ (و)، بشأن أدوات التعرف على المخاطر والتخفيف من حدتها                            | ٣٥ 'تقييم الأثر على حماية البيانات'؛ و ٣٦ 'التشاور المسبق'                                                                                                                   | ١٠ (٢)         |
| ١٣١ (ز)، بشأن تدريب الموظفين                                                        | ٣٧-٣٩ 'موظف حماية البيانات'                                                                                                                                                  | -              |
| ١٣١ (ح)، بشأن توضيح مجال تركيز الهيئات التنظيمية                                    | ٥٢ 'استقلالية هيئة حماية البيانات'                                                                                                                                           | ١٥ (٥)         |
| ١٣١ (ط)، بشأن تناسب السلطات التنظيمية مع 'البيانات الضخمة'                          | ٥٧ 'المهام'، و ٥٨ 'السلطات'                                                                                                                                                  | ١٢ و ١٥        |
| ١٣١ (ي)، بشأن هيئة قوانين الخصوصية لمواكبة التقدم التكنولوجي                        | ٤ (١) 'البيانات الشخصية'؛ و ٤ (٤) 'التصنيف'؛ و ٨ (١) و (٢)؛ و ٤ (٥) 'إخفاء الهوية'؛ و ٢٢ 'اتخاذ القرارات آلياً'؛ و ١٠ (٣) و ٢٥ 'الحماية المدججة والحماية التلقائية للبيانات' |                |
| ١٣١ (ك)، بشأن آليات التشاور الرسمية                                                 | ٣٦ 'التشاور المسبق'؛ و ٥٧ (ب) و (ج) و (د)؛ - و (ز) هيئة حماية البيانات 'المهام'                                                                                              |                |
| ١٣١ (ل)، بشأن المشاورات في الممارسات الخطيرة                                        | ٣٦ 'التشاور المسبق'؛ -                                                                                                                                                       |                |
| ١٣١ (م)، بشأن التقنيات الجديدة                                                      | ٥٧ (ط) هيئة حماية البيانات 'المهام' - 'رصد التقنيات الجديدة'؛ و ٢٥ 'الحماية المدججة والحماية التلقائية للبيانات'                                                             | ١٠ (٣)         |
| ١٣١ (ن)، بشأن وعي المواطنين                                                         | ١٢ 'الشفافية'؛ ١٣-١٥ 'إخطار أصحاب البيانات'؛ و ٥٧ (ب) و (ج) و (هـ) هيئة حماية البيانات 'المهام'                                                                              | ١٥ (٢) (هـ)    |
| ١٢٦، بشأن الشروط الملزمة بالبيانات المفتوحة وتعزيز إنفاذها فيما يتعلق بإخفاء الهوية | ٢٥ 'الحماية المدججة والحماية التلقائية للبيانات'؛ و ٤ (١) 'البيانات الشخصية'؛ و ٤ (٥) 'إخفاء الهوية'                                                                         | ١٠ (٣)         |

الفقرة من تقرير المقرر الخاص لشهر تشرين الأول/ البند من لائحة الاتحاد الأوروبي التنظيمية العامة المادة ذات الصلة من أكتوبر ٢٠١٧ (A/72/540) لحماية البيانات

- ١٢٧، بشأن تقييم الأثر على الخصوصية بشكل دقيق ٣٥ 'تقييم الأثر على حماية البيانات' (٢) ١٠  
إذا كانت البيانات الفردية مستخدمة في البيانات المفتوحة
- ١٢٨، بشأن عدم نشر البيانات المفتوحة أو تبادل ٤ (١) 'البيانات الشخصية'؛ و ٤ (٥) 'إخفاء الهوية' ٢ (د)  
البيانات الفردية بدون إخفاء هوية صاحبها بطريقة محصنة
- ١٢٩، بشأن كفالة توفير حماية إضافية للبيانات الحساسة ٩ 'الفئات الخاصة' ٦

المصدر: .Source: Graham Greenleaf, G. Post-consultation submission, 7 August 2018

## حاء - الاستنتاجات

١٠٣ - البيانات هي أحد الأصول الاقتصادية الرئيسية، مثل رأس المال أو العمالة، وستظل كذلك. ويتطلب اعتمادها الكامل على المعلومات الشخصية تكييفها مع قوانين حماية الخصوصية والبيانات.

١٠٤ - وينص القانون الدولي لحقوق الإنسان على وجوب أن يكون أي تدخل في الحق في الخصوصية قانونيًا وضروريًا ووجيهًا. وقد يكون التعرض للخصوصية، في بعض الأحيان، قانونيًا، وأما من حيث كونه أخلاقيًا فهذه مسألة أخرى. وما يشكل محل تساؤل هو ما إذا كان بعض الأمثلة التي نوقشت هنا أخلاقي وقانوني ويكتسي صفة الضرورة والوجاهة. ويقتضي ما حدث مؤخرًا من حالات سوء إدارة للبيانات الشخصية من قبل كيانات خاصة وعامة استجابات قوية لمنع تكرار حدوثها.

١٠٥ - كما يقتضي القانون الدولي لحقوق الإنسان أن يتاح لمن يُنتهك حقهم في الخصوصية الوصول إلى سبل الانتصاف. وهذا ما يكتسي أهمية أكبر في عصر البيانات الضخمة والبيانات المفتوحة.

١٠٦ - ويتمثل أحد التحديات الرئيسية القائمة أمام إتاحة البيانات للجمهور باعتبارها بيانات مفتوحة في عدم وجود طريقة للقيام بوضوح بتحديد ما إذا كان ثمة معلومات شخصية في مجموعات البيانات أو البيانات المجمعة التي يفترض أنها خضعت للتمويه.

١٠٧ - وثمة دوافع اقتصادية وسياسية تكمن وراء السياسات والممارسات المتعلقة بالبيانات المفتوحة. ولا تقدم نماذج الأعمال المتأصلة في الاقتصادات الرأسمالية حوافز ذات شأن لحماية البيانات الشخصية عندما لا يترتب عن ذلك أي ضرر اقتصادي يعادل الأرباح التي يمكن تحقيقها.

١٠٨ - ومن شأن وجود إطار دولي ينص على أوجه حماية متناسقة للبيانات وقواعد واضحة للوصول إليها عبر الحدود الوطنية أن يساعد في تعزيز أوجه حماية الخصوصية والمصالح المتنافسة التي قد تكون للدول في الوصول إلى البيانات، مثلاً في سياق إنفاذ القانون، أو التي قد تكون للشركات المتعددة الجنسيات في إدارة تدفقات البيانات داخليًا.

١٠٩ - والمبادرات التي تمكّن من تبادل البيانات دون قيود والمبادرات التي تزيل الضمانات القانونية القائمة المتعلقة بالخصوصية تتعارض مع حماية الحق في الخصوصية، ويجب أن يتوقف العمل بها.

١١٠ - ولا يتم دعم تجريم إعادة الكشف عن مجموعات البيانات المخفية (في المصلحة العامة) كضمان للبيانات الشخصية.

١١١ - وينبغي عدم الكشف عن البيانات التفصيلية الفردية (بيانات يمكن كشف أصحابها) أو نشرها على الإنترنت دون موافقة أصحابها. ومن المناسب استخدام الأساليب المادية والتقنية (من قبيل بيانات البحث الآمنة) لتقييد الوصول إلى البيانات الفردية الحساسة.

١١٢ - ويمكن لقانون المستهلك وقانون حماية البيانات أن يكمل كل منهما الآخر بشكل مفيد. ويوفر قانون الخصوصية بأبعاده التي تشمل حقوق الإنسان والمجتمع نقطة ارتكاز لقانون المستهلك. ومجرد التعويل على قانون المستهلك وحده سيحرم الأفراد من الجوانب التمكينية الأعم للترابط بين حقوق الإنسان الأساسية وآليات الانتصاف المتصلة بها.

١١٣ - وتتطلب المظاهر الحالية والمحتملة للذكاء الاصطناعي مراقبة مستقلة من جانب الخبراء في مختلف مجالات الدراسة. ويحتاج تطوير هذه التكنولوجيا إلى إطار قانوني وسياساتي قوي يستند إلى حقوق الإنسان. وهذا أمر عاجل ويكتسي أهمية بالغة.

١١٤ - ويحتاج تطبيق المادة ٢٢ من اللائحة التنظيمية العامة لحماية البيانات إلى رصد عن كثب فيما يتصل بقابليتها لتناول مشاكل المعالجة الآلية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي.

١١٥ - ومن الضروري تدارك النقص في القدرات التكنولوجية اللازمة لتصميم نظم وأساليب وعمليات ملائمة وكفالة وجود نظم وأساليب وعمليات قوية بهدف توفير حماية منيعة للبيانات الشخصية. وهذا ما ينبغي أن يشمل الشركات الصغيرة والمشاريع المبتدئة العاملة في الصناعات التكنولوجية.

١١٦ - وفي الحالات التي تنظر الدول الأعضاء في وضع تشريعات لتعزيز البيانات المفتوحة<sup>(٦٩)</sup>، يوصى بالأخذ بالمعايير التالية:

(ز) يجب أن تتواءم جميع التشريعات بشكل تام مع الالتزامات الدولية لكل دولة بحقوق الإنسان؛

(ح) ينبغي دراسة تشريعات حماية البيانات المتعلقة بأفضل الممارسات باعتبارها أمثلة تُحتذى؛

(ط) أطر أخلاقيات البيانات وآليات المساءلة المستندة إلى مبادئ الإنصاف والعدل ضرورية لممارسات البيانات في القطاعين العام والخاص؛

(٦٩) انظر، مثلاً، مقترحات أستراليا الواردة في "New Australian Government data sharing and release legislation: issues paper for consultation"، وهو متاح على الرابط التالي: [www.pmc.gov.au/resource-centre/public-data/issues-paper-data-sharing-release-legislation](http://www.pmc.gov.au/resource-centre/public-data/issues-paper-data-sharing-release-legislation)، مساهمة من البروفسورة م. باترسون.



- (ي) تتطلب النماذج التنظيمية الملائمة لحماية الخصوصية والبيانات استقلالاً هيكلياً، وموارد كافية، وهيئة تنظيمية قادرة على العمل المستقل؛
- (ك) يتعارض تفكيك قوانين حماية الخصوصية والبيانات لتمكين البيانات المفتوحة مع الاتجاهات العالمية، كما أنه أمر غير حكيم، ويخالف الالتزامات الدولية التي قطعها الدول في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالحقوق في الخصوصية؛
- (ل) من الضروري أن تميز التعاريف والمفاهيم بين تبادل البيانات واستخدامها، والكشف عنها وإتاحتها؛
- (م) المشاركة في تصميم الأطر يقتضي استخدام النماذج والآليات القائمة على المشاركة مع تنوع كاف في التمثيل لمعالجة مسائل من قبيل سيادة الشعوب الأصلية على بياناتها.

## أولاً - التوصيات

- ١١٧ - تم التوسع في التوصيات الأصلية التي قدمها المقرر الخاص في تقريره إلى الجمعية العامة المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ (A/72/540) على أساس عملية التشاور، على النحو التالي:
- (أ) ينبغي الفصل بين تبادل الحكومات للبيانات الشخصية داخلياً في التشريعات والسياسات والممارسات، وإتاحة البيانات للجمهور باعتبارها بيانات مفتوحة؛
- (ب) ما لم يكن ممكناً القيام بوضوح بتحديد ما إذا كانت ثمة معلومات شخصية داخل البيانات المجمعة، أو إعادة تجميع البيانات المصنفة، وإلى أن يمكن ذلك، فينبغي ألا تحتوي البيانات المفتوحة على بيانات فردية؛
- (ج) يجب أن يستمر العمل فوراً على وضع معايير دولية للخصوصية تحافظ على مشاركة البيانات، وأنشطة دولية للتوحيد، وأن تكون مدعومة من الدول الأعضاء؛
- (د) من الضروري البحث في الخصوصية التفاضلية وينبغي استخدام ذلك في أنواع الإحصاءات التجميعية والبيانات المعقدة، وفي غيرها من التكنولوجيات التي تحافظ على الخصوصية من قبيل التشفير التماثلي والحوسبة الآمنة المتعددة الأطراف؛
- (هـ) كحد أدنى للاستجابة المؤقتة للموافقة على وضع قواعد تفصيلية للخصوصية منسقة على الصعيد العالمي، يتعين تشجيع الدول الأعضاء على التصديق على الاتفاقية ١٠٨ المحدثه من خلال صكها القانوني التمكيني (بروتوكول مجموعة معاهدات مجلس أوروبا رقم ٢٢٣) وتنفيذ المبادئ الواردة فيه من خلال القانون المحلي دون تأخير لا مبرر له، مع إيلاء اهتمام خاص للبدء فوراً في تنفيذ الأحكام التي تقتضي توفير ضمانات فيما يخص البيانات الشخصية التي تُجمع لغرض المراقبة وسائر أغراض الأمن القومي؛
- (و) بغية المواءمة مع أفضل الممارسات، تشجيع الدول الأعضاء خارج الاتحاد الأوروبي عند استعراض قانونها الداخلي وتحديثه في إطار تنفيذ الاتفاقية ١٠٨ المحدثه، حيثما

أمكن ذلك، على أن تدرج أيضا الضمانات وسبل الانتصاف الواردة في اللائحة التنظيمية العامة لحماية البيانات ولكن غير الإلزامية بموجب الاتفاقية؛

(ز) ينبغي أن تعترف الحكومات والشركات بسيادة الشعوب الأصلية على البيانات المتعلقة بها أو التي تُجمع منها، والتي تخص الشعوب الأصلية أو نظمها المعرفية أو عاداتها أو أقاليمها، من خلال المداومة على إدراج مبادئ رسمية تضعها الشعوب الأصلية، والتركيز على قيادة الشعوب الأصلية وآليات المساءلة؛

(ح) ينبغي أن تستعرض الدول الأعضاء مدى كفاية جميع الأطر القانونية والسياساتية بشأن الذكاء الاصطناعي من أجل حماية حرية التعبير والحق في الخصوصية؛ وأن تشجع على إقامة تعاون قوي متعدد التخصصات بين الإحصائيين والمحامين وعلماء الاجتماع وعلماء الحاسوب وعلماء الرياضيات والخبراء في هذا المجال، ووضع استراتيجيات لمنع أو معالجة أي تأثير سلبي على التمتع بحقوق الإنسان ينشأ عن استخدام الخوارزميات، والمعالجة الآلية، والتعلم الآلي، والذكاء الاصطناعي.

١١٨ - وكرر المقرر الخاص أيضا تأكيد التوصيات التي قدمها في تقريره السابق (انظر الوثيقة A/72/540، الفقرات ١٢٦-١٣١).